



## قرار القاضي دانيال فرانسيس بشأن الضباط الأربعة

كبيرة مستشاري الاتصالات / الناطقة باسم مكتب المدعي العام

بيان صحفي رقم 002/2009

المدعي العام دانيال أ. بلمار يبلغ قاضي الغرفة التمهيدية عدم معارضته إطلاق أربعة موقوفين في قضية الحريري بسبب عدم توفر أدلة كافية.

ليدشندام، 29 نيسان 2009: بتاريخ 27 نيسان عند الساعة 11،40 قدّم المدعي العام دانيال أ. بلمار توصيته إلى قاضي الغرفة التمهيدية، دانيال فرانسيس، التي صرح فيها أنه لا يطلب الحجز المستمر في لبنان لأربعة جنرالات مرتبطون بالهجوم على رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 13 شباط 2005.

إن الأفراد المعنيون والتي أرسلت أسماءهم بتاريخ 10 نيسان 2009 كأشخاص موقوفين لتقديمهم للمحاكمة من قبل السلطات القضائية اللبنانية هم:

"الجنرال جميل محمد أمين السيد،

الجنرال علي صلاح الدين الحاج،

العميد ريمون فؤاد عازار

والعميد مصطفى فهمي حمدان."

تم تقديم التوصية رداً على أمر من قاضي الغرفة التمهيدية بتاريخ 15 نيسان 2009 يفرض على المدعي العام بلمار، في موعد أقصاه 27 نيسان 2009 ظهوراً وبموجب المادة 17 (ب) من لائحة الإجراءات وأدلة المحكمة الخاصة بلبنان، أن "يجمع التوصيات معاً مع أية مساندة تذكر، لكل شخص ورد اسمه على اللائحة، سواء إن أوصى باستمرار توقيفه أم إن لم يعارض على إطلاق سراحه من قبل قاضي الغرفة التمهيدية، وفي حال القرار الأخير، إن كان يخضع لإطلاق السراح للشروط بموجب المادة 102".

تم حصر نطاق التوصية بالرد على المادة 17 من طلب قاضي الغرفة التمهيدية المتعلق بأولئك الأفراد الأربعة الذين تم توقيفهم جسدياً في لبنان لارتباطهم بقضية الحريري. لذلك لم تذكر التوصية فرداً خامساً، وهو زهير محمد سعيد الصديق، الذي كان اسمه مدرجاً أيضاً على اللائحة المرسلة من قبل السلطات القضائية اللبنانية إلى قاضي الغرفة التمهيدية. لم يعتبر المدعي العام الصديق وثيق الصلة بموضوع توصيته تحت المادة 17 بما أن لم يتم توقيفه جسدياً في لبنان وكانت مذكورة التوقيف اللبنانية السابقة التي صدرت بحقه قد عُلقت.

طلبت التوصية مراجعة التصاريح الصادرة عن الموقوفين؛ مراجعة التصاريح الصادرة عن أشخاص آخرين تتعلق الموقوفين، مراجعة تقديرات المصادقية لهذه التصاريح؛ مراجعة بيانات الاتصالات والتحليل، مراجعة وثائق أخرى تم جمعها؛ ومراجعة التقديرات العدلية التي رفعت والمتعلقة بالدلائل الحسية التي تم جمعها. تتضمن التوصية أيضاً مراجعة التسجيلات والقرارات على طلبات إطلاق السراح المعبئة من قبل الموقوفين أو موكلهم أمام السلطات اللبنانية.

من المهم التذكير أن الملفات التي تم استلامها من السلطات اللبنانية والملفات التي تم جمعها من قبل اللجنة المستقلة الدولية للأمم المتحدة ومكتب المدعي العام المتعلقة بقضية الحريري ليست محصورة بالموقوفين الأربعة وإن نطاق التحقيقات الذي تم إجراؤه أوسع بكثير من مجرد تورط الموقوفين الأربعة موضوع توصية المدعي العام.

وجهت المراجعة ثلاثة مبادئ قانونية أساسية.

المبدأ الأول فرضية البراءة التي تلقي العبء على الإدعاء لإثبات الذنب إلى أبعد من الشك المعقول.

المبدأ الثاني أن توقيف أشخاص يفترض أن يكونوا أبرياء يجب أن يكون دائما استثنائيا وليس قاعدة.

المبدأ الثالث هو أنه لا بد أن يكون هناك ما يكفي من الدلائل الموثوقة والمقبولة. وفي حال عدم وجودها، لا يستطيع المدعي العام أن يطلب التوقيف المستمر، وإلا يجب مقاضاة الموقوفين خلال 90 يوما بحسب السلطة ومواد الدلائل وإجراءات المحكمة الخاصة بلبنان التي أخذت على عاتقها مسؤولية الموقوفين الرسمية من لبنان في 8 نيسان. "إن مصداقية الدليل هو عامل حاسم في قرار أي مدّع عام لمقاضاة أي شخص. إن فقدان المصداقية يؤثر مباشرة على كفاية الدليل"، كما ذكر المدعي العام في توصيته.

على أساس هذه المبادئ التي قادت مراجعته للمواد المتوفرة، استنتج المدعي العام أن الدليل ليس كافيا في هذا الوقت ليضمن توجيه الاتهامات ضد أي من الموقوفين الأربعة. لذا، لا يستطيع المدعي العام، المطالبة بتوقيفهم المؤقت من قبل المحكمة وفقا للمادة 63 أو 102.

نتيجة لذلك، كما صرح المدعي العام، إنه "لا يعارض إخلاء سبيلهم ولا يطالب بأن يكون توقيفهم خاضعا لأي شروط وفقا للمادة 102".

أكد المدعي العام أن عملية التقييم المتخذة كانت جزءا من جهد استقصائي أكبر بكثير مستمر حاليا. "إن نطاق التحقيق واسع ولا يزال مركزا على هدفه: مساعدة المحكمة على تثبيت الحقيقة بكشف الدليل الموثوق والمقبول قانونيا الذي يمكنه أن يؤدي إلى حفظ الاتهامات، ولاحقا، المحاكمات".

على أساس هذه الاعتبارات، أشار المدعي العام أن توصيته إلى قاضي الغرفة التمهيدية أنجزت "بدون تحيز إلى أي عمل آخر قد يؤخذ به في المستقبل ويتعلق بأي شخص".

قال: "إن التحقيق مستمر".

"أنا مدرك إلى حقيقة أن قضية الحريري لربما قد تمت رؤيتها فقط من خلال الضباط الأربعة الموقوفين في عقول بعض الناس وأن قضية الضباط الأربعة تم تصويرها في التقارير الإعلامية بهذه الطريقة منذ بداية التحقيق لأنهم كانوا الأفراد الأكثر مرئية في التحقيق". قال المدعي العام بلمار في عدة تعليقات قبل رد قرار قاضي الغرفة التمهيدية على توصيته. لكنه أكد على أية حال، "على الناس ألا ينسوا ما قيل مرارا وتكرارا، حتى من قبلي أنا، أن التحقيق مستمر، أنه كان هناك دائما أكثر من دليل تم استقصاءه، وإن كنت قد اعتقدت أن القضية لا يمكن أن تحل لكنت أول من أعلن ذلك." " ليس فقط على الناس أن يفهموا أن التحقيق أكبر من قضية الضباط الأربعة، يجب أيضا أن يفهموا أن أي من الأدلة الاستقصائية قد يعيدنا إليهم بالدليل الموثوق الكافي وسأطلب توقيفهم واتهامه"، أضاف المدعي العام.

"ذكرت في توصيتي إلى قاضي الغرفة التمهيدية أنني كمدعي عام، يقودني الدليل، تقودني مصلحة العدالة، والمعايير القانونية الدولية المعترف بها".

وختم المدعي العام بلمار تعليقاته بالقول: "هكذا أوضحت دوري أمام مجلس الأمن وأمام الشعب اللبناني في كل التصريحات التي أعلنتها، وهذا ما كان يتوقع مني. كل قرار سأأخذ خلال قيامي بواجباتي كمدعي عام سيكون مبنيا على هذه المبادئ، لا أكثر ولا أقل.